

الفريق النيابي طالب بتزويده ببرنامج عمل الحكومة والخطة السنوية لمطابقتها مع الأولويات

# العمير: الحكومة قدمت 24 أولوية والنصيب الأكبر للجنة المالية

## دشتي: سنبحت الأحد المقبل الجدول الزمني لإدراجها في الجلسات



رئيس فريق الأولويات د.علي العمير وعضوية د.محمد الحويطة ود.عبدالكريم الكندري



جانب من اجتماع فريق الأولويات بحضور د.رولا دشتي ود.علي العمير ود.محمد الحويطة ود.عبدالكريم الكندري

المركزية والوكالات التجارية والرهن العقاري والسجل التجاري وتعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة وإنشاء هيئة مدينة الحرير والخدمة العسكرية الوطنية. من جانبه، طالب النائب سلطان الشمري الحكومة بعدم الاكتفاء بوضع القضية الاسكانية أولوية دون تقديم تصور للحل، مستغنياً من عدم تنفيذ المشاريع الإسكانية برغم وجود الفواض المالية والأراضي الكافية بعد تنازل النقط والدفاع عنها، مشيراً إلى ان المواطنين شبعوا من العروض البيانية للمسدن الاسكانية التي تروج من عدة سنوات وظلت حبيسة الأراج دون تنفيذ. وأشاد الشمري بجهود وزير الإسكان سالم الأذينة الذي يسعى جاهداً لحل هذه المشكلة.

خطة لتنفيذه حتى لا يتعثر التطبيق كما حصل مع قانون الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقال الحريجي ان الاجتماع ناقش طول الدورة المستندية لمشروعات الحكومة التنموية وما يعاناه الوزراء من ذلك، مشيراً الى ان النواب عقبوا على ما تقدمت به الحكومة من أولوية لاختصاص تلك الدورة عبر تعديلات قانوني المناقصات المركزية وديوان المحاسبة بما يقضي بإلغاء الرقابة المسبقة على المشروعات الحكومية. ولفت الى ان النواب طلبوا ضرورة وجود برنامج عمل حكومي يكون أولوية لدراسة وتقديمه لمجلس الأمة «ووعدت الوزارة تقديمه في الجلسات المقبلة للفريق».

وقال عضو الفريق النيابي النائب سعود الحريجي انه «لم يحضر من الحكومة سوى وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة د.رولا دشتي فيما غاب عن الاجتماعات وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ووزير المواصلات عيسى الكندري ولفظ السفر والعلاج»، مبيّناً ان النواب طلبوا ان يكون من ضمن الفريق وزير الإسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية وسالم الأذينة نظراً لاختصاص ما يتولى من حقائق وزارية في أولى الأولويات وهي القضية الاسكانية. وبين الحريجي ان اللجنة ناقشت بعض المواضيع المتعلقة بـ 24 أولوية قدمتها الحكومة، كما تم تناول مسألة جديده الحكومة في الاجتماعات القادمة وتم التنبيه على الأمور التي تعوق بعض المشاريع، فطلبنا ان تراقب كل قانون الحكومي بالكامل.

الانعقاد المقبل. وقال رداً على سؤال: ان التطابق بين اولويات الحكومة والنواب ليس كبيراً، بالقدر الذي نراه مطابقا مع اولويات اللجان البرلمانية. وذكر العمير رداً على سؤال ان فريق الأولويات زود الوزراء بشئ بالقوانين المتعلقة بالقضية الاسكانية، والمنجزة في اللجان المختصة، تمهيداً للاستئناس بها، خلال الدورة المستندية؟، مشيراً الى ان الوزارة دشتي ردت بأن القصوى لهذا الأمر الآن.

من المجلس، كما يحدث حالياً، نتيجة عدم اصدار اللائحة التنفيذية. وأشار العمير الى ان الحكومة ركزت في معالجة الدورة المستندية الطويلة على قانون المناقصات العامة وقانون ديوان المحاسبة، من خلال اسقاط الرقابة المسبقة على المشاريع، وكان سؤال الفريق «هل هذا كاف لمعالجة الدورة المستندية؟»، مشيراً الى ان الوزارة دشتي ردت بأن القصوى لهذا الأمر الآن.

الى ان الفريق النيابي سيقوم خلال اليومين المقبلين بإسقاط هذه الأولويات بعد مقارنتها بالاولويات النيابية واولويات اللجان على جلسات المجلس. وكشف د.العمير ان الحكومة طلبت سحب عدد من مشاريع القوانين المدرجة على جدول اعمال المجلس منذ سنوات، حيث بينت انها ليست لها اولوية ولا جدوى في استمرارها في الوقت الحالي. وشدد العمير على أن أعضاء الفريق النيابي ابدوا ملاحظات جيدة خلال الاجتماع امس، اهمها ضرورة موافاة فريق الاولويات ببرنامج عمل الحكومة وبالخطة السنوية لعام 2014/2013، حتى ينظر الفريق مدى مطابقتها للاولويات الحكومية التي تم تقديمها.

كما طلب الفريق ضرورة ان تقتزن مشاريع القوانين باللائحة التنفيذية حتى لا يتأخر تنفيذها بعد قرارها

عقد فريق الأولويات النيابي اجتماعه الثاني امس بحضور وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزيرة التخطيط والتنمية رولا دشتي، فيما اعتذر وزيران عن عدم الحضور حسبما افاد رئيس فريق الأولويات النائب د.علي العمير. وقال د.العمير، في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب الاجتماع امس: ناقشنا في اجتماع امس الاولويات الحكومية التي قدمتها لنا، من ضمنها 24 أولوية، مشيراً الى انه كان للجنة المالية البرلمانية النصيب الأكبر من هذه الأولويات على اعتبار ان لها علاقة بمشاريع الحكومة مثل المناقصات وديوان المحاسبة واملاك الدولة. و اضاف د.العمير: تم تدارس مدى امكانية اسقاط الـ 24 أولوية على جدول اعمال جلسات دور الانعقاد المقبل التي تبلغ 26 جلسة، لافتاً

## وزارة الدفاع

### رئاسة الأركان العامة للجيش

### إعلان

تعلن رئاسة الأركان العامة للجيش عن فتح باب التسجيل لدورة الطلبة الضباط الطيارين من حملة شهادة الثانوية العامة والدبلوم، وذلك خلال الفترة من يوم الأحد الموافق 27 أكتوبر ولغاية يوم السبت الموافق 2 نوفمبر 2013 م، ويكون التسجيل إلكترونياً على موقع كلية علي الصباح العسكرية الإلكتروني (www.asc.gov.com) واعتباراً من يوم الأحد الموافق 3 نوفمبر 2013 يكون استقبال الطلبة في معهد القوة الجوية الكائن في منطقة صباح مقابل أسواق القرين لاستكمال إجراءات التسجيل، وذلك حسب الشروط التالية:

**أولاً: الشروط العامة**

- 1- أن يكون كويتي الجنسية.
- 2- أن يكون محمود السيرة والسلوك.
- 3- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يرد إليه اعتباره، ويحول دون قبوله الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة أو التقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب.
- 4- ألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة بحكم أو بقرار تأديبي نهائي.
- 5- أن يكون لائقاً صحياً للخدمة الميدانية وفقاً للشروط الصحية المعتمدة.
- 6- أن يكون حاصلاً على شهادة بالمؤهل العلمي المطلوب معترفاً بها ومصدقة من وزارة التربية والتعليم العالي.
- 7- ألا يكون قد مضى على حصوله على المؤهل العلمي المطلوب أكثر من عامين دراسيين، ما لم يكن قد استمر في الدراسة بإحدى الجامعات أو المعاهد المعترف بها.
- 8- في حال حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة من خارج دولة الكويت يشترط أن يكون قد أتم جميع المراحل الثانوية في بلد واحد ويستثنى من هذا الشرط الطلبة الكويتيون الموهوبين أولياء أمورهم في مهمة رسمية أو بعثة دراسية من قبل الدولة
- 9- ألا يكون متزوجاً.
- 10- ألا يقل طول القامة عن (165) سم.
- 11- أن يجتاز المقابلة الشخصية.
- 12- أن يجتاز اختبارات القبول في كلية علي الصباح العسكرية.
- 13- ألا يكون قد سبق له التقدم للتسجيل بالكلية أكثر من مرتين ولم يقبل، أو سبق فصله من الكلية.

**ثانياً: الشروط الخاصة بحملة شهادة الدبلوم:**

- 1- ألا يقل التقدير عن جيد.
- 2- ألا يتجاوز عمره 23 عاماً عند التحاقه بالدورة.

**ثالثاً: الشروط الخاصة بحملة شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها:**

- 1- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة بنسبة 60% للقسم العلمي ونسبة 65% للقسم الأدبي وللمقررات لا يقل عن 2.00 نقطة للقسم العلمي وعن 2.25 للقسم الأدبي.
- 2- أن يكون المتقدم قد بلغ من العمر 17 عاماً ولم يتجاوز الـ 22 عاماً عند التحاقه بالدورة.

**رابعاً: المكافآت الشهرية:**

- 1- يمنح حملة شهادة الدبلوم مكافأة شهرية 300 دينار طوال مدة الدراسة وحملة شهادة الثانوية العامة 250 ديناراً للسنة الأولى و 300 ديناراً للسنوات اللاحقة ويولي من يجتاز الدورة بنجاح ضباط.

**خامساً: المستندات المطلوبة:**

- 1- شهادة الجنسية الكويتية الأصلية وصورة عنها.
- 2- شهادة الجنسية الأصلية الخاصة بالوالدين وصورة عنها.
- 3- الشهادة الدراسية معتمدة ومصدقة عليها وثلاث صور عنها.
- 4- شهادة الميلاد الأصلية وثلاث صور عنها.
- 5- عدد (8) صور شخصية قياس 6x4 مكتشف الرأس.
- 6- عدد (8) صور شخصية قياس 6x4 بالغمرة والعقال.
- 7- البطاقة المدنية الأصلية وثلاث صور عنها.
- 8- شهادة الاستمرار في الدراسة لمن مضى على شهادته أكثر من عامين.

**ملاحظة:**

تحقيقاً لمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص فإنه لن يسمح لغير المتقدمين للتسجيل كطلبة ضباط بالدخول إلى معهد القوة الجوية من بداية التسجيل وحتى الإعلان عن نتائج القبول، ويشمل ذلك أولياء الأمور وغيرهم من عسكريين ومدنيين ومن جميع الرتب والمناصب والصفات.

## في ندوة الجمعية الكويتية بعنوان «العلاقة بين السلطين.. تفأول أم تشاؤم؟»

### معصومة: العلاقة بين السلطين يحكمها الدستور لا الأهواء

د. معصومة المبارك وأحمد لاري ود. أنور الشريهان وطارق الدويسان خلال ندوة «العلاقة بين السلطين.. تفأول أم تشاؤم؟»

أكدت النائبة د. معصومة المبارك ان العلاقة بين السلطين يحكمها الدستور ولا يمكن أن تحكمها الأهواء لذا يجب على السلطين التشريعية والتنفيذية التعاون وعدم تخطي سلطة على اختصاصات السلطة الأخرى فالشعب الكويتي يأمل ان يرى التعاون قائماً بين السلطين لأنه هذا التعاون يصب بصالح الوطن والمواطن. وتساءلت المبارك خلال الندوة التي أقامتها الجمعية الكويتية يوم امس الاول بعنوان «العلاقة بين السلطين.. تفأول أم تشاؤم؟» «هل السلطان حافظاً فعلاً على التعاون؟ لالاسف، لا فليدنياً دلائل ان السلطة التنفيذية تخطت على السلطة التشريعية من خلال طرق ملتوية حولت مجلس الأمة في فترة من الفترات الى مجلس بصام وايضا مجلس الأمة صر بمرحلة كان هناك نواب فيه يتدخلون ويشكل مخالف للدستور بصلاحيات السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة، وهذا يسبب خللاً ويعطل عجلة التنمية حتى وصلنا الى تعيين وكلاء وزارة غير مستحقين للمنصب بسبب تدخل بعض النواب المجلس. وزادت المبارك: الى ان الحكومة لم تقدم برنامج العمل للمجلس كما ينص الدستور، فابن تعاون الحكومة؟ انها حكومة لا تتعاون حتى في اسبغ الأمور، فكيف لنا ان نتفعل؟ فالتفأول

**لاري: المادة الخمسون من الدستور الكويتي تؤكد على فصل السلطات وتعاونها الشريهان: الحكومة لا تلامس هموم المواطنين ولا تستطيع حل قضاياهم**

**الدويسان: كفانا خططاً ودراسات وشعارات زائفة**

بالرغم من وجود هذه المشاكل والقضايا الا اننا نعيش ببلد جميل مثل الكويت لذلك يجب ان ننظر الى الجانب الإيجابي. من جانبه، قال د. طارق الدويسان: ان العلاقة بين الحكومة والمجلس علاقة سيئة وهذا الامر لا يخفى على الشعب الكويتي وقد انعكس على كل المجالات انعكاساً سلبياً جعلنا ننحدر الى الاسوأ، و اضاف الدويسان: كفانا خططاً ودراسات وشعارات زائفة فقد فشلت الحكومة بكل خطتها ودراساتها حتى وصلنا الى مرحلة لا نريد بها تنمية بل نريد بناء بنية تحتية للبلد الذي تهالكت كل بنيته التحتية حتى اصبحنا بالمرکز الاخير خليجياً في جميع المجالات التنموية. وفي ختام الندوة، قال د. أنور الشريهان: ان الواقع بالعلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية هو واقع سيئ، وهذا ما جعل اداءهما سيئاً كما ان سوء هذه العلاقة جعلنا كويتيين متشائمين لأنه لا يوجد شيء يدعونا للتفأول

واضاف الشريهان: الخلل في الحكومة ويتركز في آلية عمل الحكومة وارتباطها الخاطئة فهي حكومة غائبة عن المشهد السياسي بالبلد لذلك هي لا تلامس هموم المواطنين ولا تستطيع حل قضاياهم، لذلك يستحيل على هذه الحكومة انجاح أي خطة لها كما فعلت بجميع خطتها السابقة.